دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	دور الوساطة الجزائرية في إدارة الصراعات الإقليمية: نموذج ليبيا بعد حراك 2011
المصدر:	مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية
الناشر:	الجامعة المستنصرية - مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
المؤلف الرئيسي:	عبدالعزيز، لزهر
مؤلفين آخرين:	صولي، خالد(م. مشارك)
المجلد/العدد:	ع66
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2019
الشهر:	حزيران
الصفحات:	19 - 44
رقم MD:	1030905
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink, HumanIndex
مواضيع:	الدبلوماسية الجزائرية، الصراعات الإقليمية، ثورات الربيع العربي، حراك 2011
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1030905

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

دور الوساطة الجزائرية في إدارة الصراعات الإقليمية (نموذج ليبيا بعد حراك ٢٠١١)

د . لزهر عبد العزيز* الباحث خالد صولي *

الملخص:

لقد عرف النشاط الدبلوماسي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين ٢٠١١ و ٢٠١٩ حركة ملحوظة بسبب التحولات الإقليمية التي عرفتها دول الجوار نتيجة الثورات العربية، مما دفع إلى ضرورة مسايرتها والتفكير في الأساليب الملائمة للتعاطي معها .

ولعل أكثر ما يميز حركية الدبلوماسية الجزائرية هو التطورات الخطيرة التي تشهدها الحدود الشرقية للبلاد، بسبب الصراع القائم في ليبيا نتيجة سقوط نظام القذافي، ودخول البلاد في حرب أهلية خطيرة، وفشل جهود المكونات السياسية في إيجاد صيغة توافقية تساهم في إنجاح مشروع بناء الدولة الديمقراطية المنشودة، وعلى هذا تعتبر القضية الليبية من أعقد القضايا في المنطقة، بسبب التداعيات الخطيرة التي قد تنعكس على كافة منطقة الساحل.

ولقد دعت الجزائر في كثير من المناسبات وركزت جهودها على ضرورة إيجاد الحلول السلمية لهذه الأزمة وتحكيم منطق العقل، وتجنب التدخل العسكري والصراع المسلح، وعلى هذا جاءت المقاربة الجزائرية برؤية متميزة حول التعاطي مع هذه الأزمة، والسعي جاهدة نحو التسوية السلمية لهذا الصراع.

*عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة عمار ثليجي بالأغواط (قسم العلوم السياسية – كلية الحقوق والعلوم السياسية) abdelaziz@lagh-univ.dz.

*طالب دكتوراه ، جامعة عمار ثليجي بالأغواط (قسم العلوم السياسية – كلية الحقوق والعلوم السياسية ksaouli٢٤@gmail.com:

Abstract:

The diplomatic activity in Algeria during the period between ٢٠١١ and ٢٠١٩ was characterized by remarkable movements due to the regional transformations experienced by the neighboring countries as a result of the Arab revolutions, which led to the need to keep them in mind and to think about the appropriate methods to deal with them.

The most important feature of Algerian diplomacy is the dangerous developments in the country's eastern borders due to the conflict in Libya as a result of the fall of the Qadhafi regime, the entry into a serious civil war and the failure of the political components to find a compromise formula that will contribute to the success of the democratic state- Therefore, the Libyan issue is considered one of the most complex issues in the region, because of the serious repercussions that may affect the entire Sahel. Algeria has called on many occasions and focused its efforts on the need to find peaceful solutions to this crisis and arbitrate the logic of reason and avoid military intervention and armed conflict. Accordingly, the Algerian approach has a distinct vision of dealing with this crisis and striving for a peaceful settlement of this conflict.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الجزائرية –النزاع – ليبيا – الساحل – الدور الجزائري – الثورة – الصراع

المقدمة:

تعد الدبلوماسية أبرز قنوات الاتصال وأهمها، فهي أداة فعالة لتنظيم العلاقات فيما بين الدول، من خلال إتباع المسالك السلمية في تسوية النزاعات والأزمات الدولية. والدبلوماسية نشاط جامع لكل مسعى يرمي إلى توفير مناخ سوي تتعايش فيه أفكار الأمم والشعوب المختلفة، وتتأكد نجاعته في كل مرة ينتهي فيها الحال إلى قيام حروب وصراعات ينتج عنها كوارث ودمار على الصعيدين، المادي والبشري، ونتيجة لهذا اقتنعت الدول بضرورة ترسيخ هذا السبيل في كل مساعيها والخروج بميثاق أممي سنة ١٩٤٥، يؤكد على ضرورة تكثيف الجهود المشتركة لتوفير المناخ الذي تصان فيه حقوق الإنسان وكرامته ، وتتحقق في ظله العدالة واحترام الالتزامات الدولية، ويدعوا إلى ترسيخ قيم التسامح والعيش معا في سلام وحسن جوار، ويعمل على تحقيق الرقي الاجتماعي والاقتصادي دون استخدام القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة .

وعلى هذا فالدبلوماسية وظيفة تعمل على مد جسور التواصل والتعاون المثمر بين مختلف الوحدات السياسية الدولية في حالات السلم، كما يتم توظيفها أثناء الحروب بغية توفير جو للتفاهم وفرص للقاء قصد حل المشكلات وتجاوز العقبات بإتباع سلوك التفاوض، وذلك سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي.

ولقد اجتمع للدولة الجزائرية سيما بعد استقلالها مجموعة من العوامل جعلت منها لاعبا أساسيا وفاعلا بارزا في قارة إفريقيا، وذلك بحكم خصائصها الجيوسياسية على المستوى الإقليمي، وقوة الإرادة السياسية ، المتضامنة مع قضايا جيرانها في أفريقيا والمنطقة العربية، وهذا ما أدى إلى نجاح الدبلوماسية الجزائرية في فك فتيل كثير من النزاعات الإقليمية، وجعل مقارباتها في هذا المجال تحظى بالتقدير والاحترام.

ولقد عرف النشاط الدبلوماسي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين ٢٠١١ و ٢٠١٩ حركة ملحوظة بسبب التحولات الإقليمية التي عرفتها دول الجوار نتيجة الثورات العربية، مما دفع إلى ضرورة مسايرتها والتفكير في الأساليب الملائمة للتعاطي معها .

ولعل أكثر ما يميز حركية الدبلوماسية الجزائرية هو التطورات الخطيرة التي تشهدها الحدود الشرقية للبلاد، بسبب الصراع القائم في ليبيا نتيجة سقوط نظام القذافي، ودخول البلاد في حرب أهلية خطيرة، وفشل جهود المكونات السياسية في إيجاد صيغة توافقية تساهم في إنجاح مشروع بناء الدولة الديمقراطية المنشودة، وعلى هذا تعتبر القضية الليبية من أعقد القضايا في المنطقة، بسبب التداعيات الخطيرة التي قد تنعكس على كافة منطقة الساحل.

ولقد دعت الجزائر في كثير من المناسبات وركزت جهودها على ضرورة إيجاد الحلول السلمية لهذه الأزمة وتحكيم منطق العقل، وتجنب التدخل العسكري والصراع المسلح، وعلى هذا جاءت المقاربة الجزائرية برؤية متميزة حول التعاطي مع هذه الأزمة، والسعي جاهدة نحو التسوية السلمية لهذا الصراع، وهذا ما يطرح إشكالية: إلى أي مدى ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في إدارة الملف الليبي عقب حراك ٢٠١١ في ظل المتطلبات الداخلية والتوازنات الخارجية؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية العامة سؤالين فرعيين :

- ما هي محددات ومعالم الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال إلى غاية اليوم ؟
- ما مدى فعالية الجهود الدبلوماسية الجزائرية في إدارة الأزمة الليبية في ظل تحديات المرحلة الانتقالية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية والإجابة عن التساؤلات المطروحة تم اقتراح خطة مكونة من فصلين أساسيين:

الفصل الأول : يبين أهم معالم ومحددات الدبلوماسية الجزائرية من خلال مبحثين: مبحث أول يستعرض أهم محطات الدبلوماسية الجزائرية وتطورها التاريخي، ومبحث ثان يسلط الضوء على أهم مميزات ومبادئ الدبلوماسية الجزائرية .

الفصل الثاني : يشرح نموذج الوساطة الجزائرية في إدارة الصراع الداخلي القائم في ليبيا بعد حراك ٢٠١١م، في مبحثين، مبحث أول يتعرض لطبيعة الأزمة الليبية والتحديات التي تفرضها، أما المبحث الثاني فيقيم مدى نجاح دور الجزائر في إيجاد تسوية دائمة لهذه الأزمة متعددة الجوانب والأبعاد.

الفصل الأول

معالم الدبلوماسية الجزائرية

المبحث الأول

الخلفية التاريخية للدبلوماسية الجزائرية

برزت الدبلوماسية الجزائرية مع القادة الأوائل للمقاومة الجزائرية، الذين أسسوا لبناء الدولة الحديثة، وبقي هذا النشاط قائما إلى أن ظهرت معالمها الأساسية.

المطلب الأول : الدبلوماسية الجزائرية إبان الاستعمار

١- دبلوماسية الأمير عبد القادر : لقد قام الأمير بنشاط دبلوماسي واسع لا تتسع لحصره هذه الصفحات القليلة، لكن يمكن الوقوف على بعض محطات جهود هذا الأمير الذي يعتبر مؤسس

الدولة الجزائرية الحديثة، فعلى إثر مبايعته كأمير أدرك هذا الأخير أهمية إقامة علاقات دبلوماسية مع الخارج بدءا بالسلطان المغربي، فأرسل له رسالة مرفوقة ببعض الهدايا لأجل بناء علاقات ودية، فرد عليه السلطان برسالة مرفوقة بـ ٦٠٠ بندقية، فتشجع الأمير لتنمية علاقاته مع السلطان، وعين الزعيم الحضري التلمساني "ابن نونة"، الذي كانت علاقته وثيقة بزعماء القبائل عبر الحدود، كوكيل تجاري لتموين جيش الأمير بالسلاح من جهة جبل طارق.(١)

ومع جنوح الجنرال "ديمشال" للسلم وتوقيع المعاهدة مع الأمير في ١٩٣٤/٢/٢٨(٢) اعترفت فرنسا بدولة الأمير، وتوطدت علاقة هذا الأخير بالفرنسيين إلى أن توجت بتبادل القناصل، ثم جاء اعتراف المغرب الأقصى بدولته، وأرسل له الوفود لمشاركة مراسيم التحية والهناء بسبب نجاح حكومة الأمير في الميدان السياسي.

ثم نسج الأمير عبد القادر علاقاته مع باي تونس "أحمد باشا" وأرسل له وفدا من أعيان الدولة الحديثة، ومنهم: "محمد الصغير بن الحاج" خليفة بسكرة، مزودين بهدايا قيمة فلقوا من الترحيب وكرم الضيافة ما يليق بمقام الأمير، ورد باي تونس على هدية الأمير بهدايا معتبرة. (٣)

وبعد الانتصار الذي حققه الأمير عبد القادر على كافة الأصعدة زاد حماسه في توسيع مناطق حكمه إلى كل من الجزائر، المدية، وقسنطينة، خصوصا بعد طلب أهالي هذه المدن الانضواء تحت لوائه، الأمر الذي أثار توتر الفرنسيين .

وقد سعى الأمير إلى ربط العديد من العلاقات كعلاقته مع الإمبراطورية العثمانية، الهادفة إلى الحصول على المساعدات التي تمكنه من الاستمرار في مقاومة الاستعمار الفرنسي عام ١٩٤١، وكذلك مراسلة الأمير للملكة الاسبانية "إيزابيل الثانية" والتي كان يرغب من خلالها توسط الملكة بينه وبين الفرنسيين من أجل إعادة علاقات السلم عام ١٩٤٧، غير أن هذه الوساطة أفضت إلى الاستسلام للفرنسيين بعد أن عقد مجلس الشورى اجتماعه لهذا الغرض، وكان تاريخ نهاية النشاط الدبلوماسي للأمير والذي استمر ١٥ سنة . (٤)

٢- دبلوماسية أحمد باي وحمدان خوجة

شارك أحمد باي من الوهلة الأولى في الدفاع عن مدينة الجزائر ضد الفرنسيين، وبعد سقوط العاصمة، فضل العودة إلى قسنطينة، بنية الذهاب إلى بلد آخر، من اجل إعادة تنظيم المقاومة، أما "حمدان خوجة" فقد كان مستشارا "للداي حسين" قبل الاحتلال، وبعد احتلال مدينة الجزائر كان من ضمن الفريق المفاوض على شروط السلم مع الفرنسيين، وعين فيما بعد عضوا في المجلس البلدي من طرف الجنرال "دي بورمون ".(٥)

وسافر "حمدان خوجة" إلى باريس عام ١٨٣٣م، للدفاع عن القضية الجزائرية وحتى يكون على اتصال مع المعارضة والمسؤولين وقناصلة الدول الكبرى، ولقاء نخبة من الجزائريين المثقفين أمثال " مصطفى بن إبراهيم باشا "، أين عرض على المسؤولين مشاكل ومعانات الجزائريين، والاضطهاد الذي يتعرضون إليه، والمجازر المرتكبة في حقهم من قبل الاستعمار الفرنسي ....

ولم يكتفي "حمدان خوجة" بهذا بل قدم عدة عرائض إلى الملك "لويس فيليب"(٦)، وأخرى إلى مجلس الدولة، وهذا ما أفضى إلى تشكيل اللجنة الأولى ثم الثانية والتي سميت باللجنة الإفريقية، في ديسمبر ١٨٣٣م .

وعلى الرغم من كل هذه المساعي الدبلوماسية التي قام بها "حمدان خوجة" لدى رجال الدولة العثمانية، إلا أن ترهل قوة هذه الأخيرة لم تسمح لها بالدخول في مناورات مع فرنسا، في حين واصل حمدان كفاحه ونضاله من أجل الجزائر إلى أن وافته المنية عام ١٨٤٢م .

المطلب الثاني

الدبلوماسية الجزائرية قبيل الاستقلال.

بعد فشل المقاومة الشعبية أدرك الجزائريون أنه لابد من إيجاد أساليب جديدة للكفاح ضد المستعمر واهتدوا إلى النضال السياسي، الذي تتولاه النخبة الجزائرية المثقفة، ممثلة في شكل أحزاب وجمعيات نخبوية .

١- النشاط الدبلوماسي للأمير خالد :

برز الأمير خالد على الساحة السياسية بدءا من عام ١٩١٩م كممثل "لحركة الشبان الجزائرية" والتي جاءت نتيجة ظهور نخبة من الجزائريين الذين درسوا في المدارس الفرنسية، غير أن عدم الاستجابة لمطالبهم الإصلاحية أدى إلى بروز اتجاه ينادي بحق المواطنة والتمثيل في البرلمان مع الإبقاء على نظام الأحوال الشخصية، وذلك استجابة لإرادة الجماهير المسلمة التي تريد الحفاظ على مقوماتها الشخصية الإسلامية، وقد وجدوا في الأمير خالد أحسن ممثلا لهم، حيث تبنى هذا الأخير برنامجا سياسيا إصلاحيا يعمل تحت راية الشرعية الفرنسية، ويؤسس لقومية عربية إسلامية في إطار الخلافة الإسلامية، غير أن مختلف التشكيلات السياسية ورغم انتمائها للأمير خالد والاستقاء من برنامجه فإنها اختلفت معه فيما يخص تنظيم السلطة. (٧)

٢- دبلوماسية الحركة الإصلاحية الاندماجية :

التيار الإصلاحي الاندماجي هو امتداد لحركة الشبان الجزائريين، حيث أنشأ هذا التيار "كونفدرالية" للمنتخبين الجزائريين المسلمين في شكل جمعية أو ناد مغلق يضم المنتخبين فقط،

وحمل "فرحات عباس" الراية التي سقطت من يد "الأمير خالد" وكان من دعاة ضرورة المساواة بين الجزائريين والأوربيين في الحقوق والواجبات، ومن المطالبين باندماج الجزائر في فرنسا [٨] .

ويعد فرحات عباس من الشخصيات البارزة في الساحة السياسية الجزائرية، سواء على صعيد النضال الاندماجي، أو المشاركة في حرب التحرير والدعوة إلى استقلال الجزائر، وفي هذا السياق قام فرحات عباس مع مجموعة من النخبة بإعداد رسالة سماها: "رسالة إلى السلطات المسؤولة"، وأرسلها في نهاية ١٩٤٢م إلى الحلفاء الأمريكيين والبريطانيين والسوفيات، والحكومة الفرنسية بالجزائر، مفادها المطالبة بحل فيدرالي للقضية الجزائرية، وفي١٠ فيفري ١٩٤٣م نشر فرحات عباس نصا بعنوان: "الجزائر في النزاع العالمي، بيان الشعب الجزائري"، ويحتوي على مجموعة من المطالب، منها الحكم الذاتي للجزائر في إطار السيادة الفرنسية وإلغاء القوانين التمييزية، والاعتراف باللغة العربية لغة رسمية كاللغة الفرنسية، وإدانة الاستعمار.... [٩]

وفي ٢٦ ماي ١٩٤٣م قدم فرحات عباس نصا جديدا سماه: "مشروع إصلاحات مكمل البيان"، إلى أن جاء الفاتح من ماي ١٩٤٥م حيث خرج المتظاهرون مطالبين بالتحرر، وانطلقت الجماهير بأعداد كبيرة، وفي ٠٨ ماي ١٩٤٥م خرج الشعب الجزائري مطالبا بالاستقلال وإطلاق سراح زعماء الحركة الوطنية، وحصل ما حصل من مجازر هي معروفة لدى العام والخاص .

وبعد الإفراج عن فرحات عباس في ١٦ مارس ١٩٤٦م، انفصل عن "مصالي الحاج" وأسس له حزبا جديدا سماه (الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري)، وقدم مشروعا إصلاحيا، لكن بعد صدور قانون ٢٠ سبتمبر١٩٤٧م، وتزوير انتخابات أفريل ١٩٤٨م، أغلقت جميع طرق العمل السياسي وأصبح لابد من الكفاح المسلح. [١٠]

٣- نشاط جمعية العلماء المسلمين:

ظهرت "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" في إطار الصحوة الإسلامية وحركات التحرر التي عمت العالم العربي والإسلامي، ويمكن إجمال نشاطها في أنها مهدت لقيام نهضة وطنية عربية إسلامية حالت دون ذوبان الشخصية الجزائرية في الحضارة الأوربية، تأسست هذه الجمعية على يد العلامة "عبد الحميد ابن باديس" في ٠٥ ماي ١٩٣٠م، رفقة مجموعة من العلماء الجزائريين الأفاضل، وبرزت كمنظمة تعليمية هدفها إحياء الدين الإسلامي وتطهيره من الشوائب التي علقت به خلال القرون الأخيرة. [١١]

٤- نشاط التيار الثوري التحرري :

بعد عودة "مصالي الحاج" من فرنسا إلى الجزائر سنة ١٩٣٦م، أتهمته الصحافة الفرنسية بأنه يسعى لإقامة دولة جزائرية مستقلة، وفي ٢٦ جانفي ١٩٣٧م قام الحاكم العام بحل حزب "نجم

شمال إفريقيا"، هذا الحزب الذي عد من الأحزاب السياسية الوطنية المرموقة، نظرا للمواقف الثورية والمعارك السياسية العنيفة التي خاضها أعضاء هذا الحزب ضد التواجد الفرنسي بالجزائر، وقد تأسس حزب نجم شمال أفريقيا في ١٩٢٦/٠٦/١٥م بباريس ، واستطاع أن يجمع في صفوفه جميع العناصر الجزائرية المتحمسة للعمل المشترك، الرامي لإنشاء كتلة وطنية موحدة ضد الأوروبيين في الجزائر، واسترجاع السيادة الوطنية للجزائر، فقرر مصالي إنشاء حزب يحمل نفس مبادئ حزبه المنحل، فأنشأ حزبه الجديد في ١١ مارس ١٩٣٧م تحت اسم (حزب الشعب الجزائري) شعاره: (لا للإدماج، لا للانفصال، نعم للتحرر)، لكن أحداث ٨ ماي ١٩٤٥م أدت إلى اعتقال "مصالي الحاج" وحل حزبه، وبعد خروجه من السجن عاود تأسيس حزب جديد اسمه "حركة انتصار الحريات الديمقراطية "[١٢].

وكيفما كان الحال فان زعماء الحركة الوطنية التي قادت الحركات والأحزاب السياسية في الجزائر، وان انطلقت من نقاط مختلفة فإنها بذلت مجهودات دبلوماسية كبيرة من اجل إبراز القضية الجزائرية على الساحة الدولية، واستطاعت أن تصنع حسا عاما يساهم في تفجير الثورة التحريرية فيما بعد.

المبحث الثاني

مبادئ دبلوماسية الدولة الجزائرية الحديثة وخصائصها

ترتكز الدبلوماسية الجزائرية على مجموعة من المبادئ تبنتها جل المنظمات الدولية والإقليمية، كمنظمة الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية، وتضمنتها بنود الدساتير الجزائرية المتعاقبة[١٣].

كما أن لها مجموعة من المميزات أهلتها لأن تصمد في وجه الأزمات وأن تحتل مركز الريادة في مساعي تسوية مشكلات القارة :

المطلب الأول

مبادئ الدبلوماسية الجزائرية

١- مبدأ ضبط الحدود مع دول الجوار طبقا لقاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار: رأت الجزائر أن ضبط الحدود مع دول الجوار وترسيمها وفق الحدود الموروثة عن الاستعمار، ضمانة كبرى لدعم مبادئ حسن الجوار، لذلك سعت إلى ضبط حدودها ومنذ ظهور أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب، أياما بعد الاستقلال وفق "اتفاقية أفران" في ١٥ جانفي ١٩٦٩م، و" اتفاقية تلمسان " في ٢٧ ماي ١٩٧٠م، ثم معاهدة الرباط في ١٥ جوان ١٩٧٢م، حيث حسمت بهذه

الاتفاقيات مشكلة الحدود بينها وبين المغرب، ثم وقعت الجزائر على اتفاقية تونس يوم ٠٦ جانفي ١٩٧٠م، وموريتانيا في ١٣ ديسمبر ١٩٨٣م، ومع مالي في ٠٨ ماي ١٩٨٣م، والنيجر يوم ٠٥ جانفي ١٩٨٣م، أما الحدود الليبية الجزائرية فكانت مضبوطة بموجب الاتفاق الليبي الفرنسي عام ١٩٥٦م. (١٤)

٢- مبدأ تشجيع التعاون بين الدول المجاورة

هذا المبدأ يعزز المبدأ الأول ويجسد صورة مبدأ حسن الجوار الايجابي في التصور الجزائري، ويقوم هذا التصور على بعث التعاون الثنائي والجهوي لصالح أطرافه، وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر، و مع نهاية الستينات وقعت الجزائر عدة اتفاقيات للتعاون والإخاء وحسن الجوار، مع كل الدول المجاورة ما عدا المغرب ، لكن أبرز مظاهر هذا التعاون كانت بين الجزائر وتونس، حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية بين البلدين وانجاز مشاريع صناعية أخرى في إطار مخطط تنمية في المنطقتين، وذلك اقتداءا بالمشاريع التكاملية الأوربية. (١٥)

٣- مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها

استمد هذا المبدأ أهميته من تجربة الجزائر المريرة، ونضالها الطويل ضد الاستعمار الغاشم من اجل استرجاع حق تقرير المصير، قبل وأثناء الثورة التحريرية، وترسخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني، حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من الحقوق الشرعية التي لا يجب التفريط فيها، ويعتبر الوقوف إلى جانب حركات التحرر قصد تحقيق تقرير المصير لشعوبها عنصرا مدعما وفق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار التي تضمنتها جل المواثيق الدولية.(١٦)

٤- مبدأ تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السليمة

هذا المبدأ يعد من أهم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وهو امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في علاقاتها الدولية، وضرورة تسوية الخلافات التي تحصل فيما بينها بالوسائل السليمة، كالوساطة، والمفاوضات، والتحقيق، التحكيم، وكذا السبل القضائية من أجل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. (١٧)

كما يعد هذا المبدأ من أهم مبادئ الدبلوماسية الجزائرية، وهذا ما قررته المادة ٢٦ من دستور ١٩٩٦ المعدل، في فقرتها الثانية، على " أن تبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السليمة "(١٨).

٥- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

هذا المبدأ كذلك من مبادئ الأمم المتحدة التي أقرها ميثاقها في الفقرة السابعة من المادة الثانية، وهو ما نصت عليه مختلف المواثيق الدولية والإقليمية، وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها. (١٩)

المطلب الثاني

خصائص الدبلوماسية الجزائرية

تميزت الدبلوماسية الجزائرية بالعديد من المميزات طيلة مسارها، سواء كانت تلك الخصائص موروثة عن المقاومة والعمل الثوري، أو كانت مستمدة من مسار الممارسة بعد الاستقلال، ومن بين أهم هذه المميزات :

١- سيطرة العوامل الشخصية في الدبلوماسية الجزائرية : (٢٠)

تميزت السياسة الخارجية الجزائرية بسيطرة العوامل الشخصية فيها، وذلك راجع لتجربتها في الممارسة، لاسيما بعد الاستقلال، حيث لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية، تخطيطا وتنفيذا ومنذ الاستقلال، وذلك جراء منح الدساتير الجزائرية المتتالية سلطات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلاد، فدستور ١٩٦٣ في مادته ٥٨ منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتسييرها وتوجيهها، وكذا تنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد، وحذا حذوه دستور ١٩٧٦ والذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها، أما دستور ١٩٨٩ فنصت المادة ٧٤ منه على أن رئيس الجمهورية هو من يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها، وبذلك فإنه يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج وينهي مهامهم، ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم، ونفس الشيء ينطبق على دستور ١٩٩٦ وحتى بتعديلاته الأخيرة، من خلال ما نصت عليه المادة ٧٧ منه، وإذا كانت سيطرة الرئاسة على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية من الناحية الدستورية فهي كذلك من الناحية الفعلية. (٢١)

وقد عمل رئيس الجمهورية في هذا السياق، خاصة بعد الأزمة التي شهدتها الجزائر في تسعينيات القرن العشرين على تحسين صورة الجزائر في الخارج، باعتبارها المفتاح والقاعدة الرئيسية لكل عمل دبلوماسي، والعمل على تنويع علاقات الجزائرية الدولية والانفتاح الهادف، مع كل ما يتيحه هذا التنوع وتقليص التبعية لطرف معين، وكذا استغلال المنابر الدولية للتعبير عن رؤى وأهداف الجزائر وخدمة مصالحها، وكذا تبني القضايا العادلة للقارة الإفريقية.

٢- الطابع الأزموي للدبلوماسية الجزائرية : [٢٢]

أثبتت السوابق التاريخية أن الدبلوماسية الجزائرية تتميز بالنشاط المكثف في ظل الأزمات، بينما يصيبها الجمود عندما تكون البلاد في مرحلة استقرار، فقد برزت فعاليات النشاط الخارجي للجزائر في ظل أزمة الاستعمار، ثم انفجرت الثورة التحريرية وجاء في ظلها نشاط قوي للدبلوماسية الجزائرية للتخلص من الاستعمار، ثم جاء ما يسمى بالتصحيح الثوري عام ١٩٦٥م فدخلت الجزائر في عزلة، ثم جاء مؤتمر مجموعة ٧٧ عام ١٩٦٧م، ومؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية لإعادة إحياء مكانة الجزائر الإقليمية، وبقيت على هذا الحال، بين تصاعد وتنازل في المكانة، إلى أن دخلت الجزائر في أزمة داخلية أدت إلى جمود نشاطها الدبلوماسي، متبوعا بحصار خارجي فرض عليها، لكن بعد سن قانون المصالحة الوطنية تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من التعافي و تحصيل مكانة هامة، على الصعيد الدولي والإقليمي، حيث أصبحت شريكا جوهريا في كثير من القضايا الدولية والإقليمية.

٣- طابع الحياد للدبلوماسية الجزائرية :

بعد استرجاع الاستقلال بقيت الجزائر تحافظ في سياستها الخارجية على طابع الحياد الذي ورثته عن الحركة الوطنية في علاقاتها الخارجية قبل الاستقلال، ما لم يتعلق ذلك بدعم حركة تحرر، وهذا ما أكسبها سمعة أدبية في العالم، وجعل وساطتها ذات مصداقية عالية، ومقبولة لدى أطراف الصراع الذين قدمت وساطتها بينهم، فقد عرضت الجزائر وساطتها لحل نزاعات وخلافات عربية، وقبلت وساطتها وتوجت بحل النزاعات بين كل من "ليبيا وتونس"، وبين "مصر وليبيا"، وبين "الفصائل الفلسطينية"، وكذا النزاع بين "إيران والعراق"، والأمثلة في ذلك يصعب حصرها، وبهذا فإن الجزائر ظلت بمنأى عن شؤون الدول الأخرى، مما جعل وساطتها مقبولة لدى الأطراف المتنازعة. [٢٣]

الفصل الثاني

المساعي الجزائرية في حل الأزمة الليبية

المبحث الأول

طبيعة الأزمة الليبية

يعد الصراع الليبي من أشد القضايا الإقليمية تعقيدا وأهم الملفات التي تشغل اهتمام قادة الدبلوماسية الجزائرية، حيث أصبحت هذه الأزمة متعددة الجوانب تشكل تهديدا للمنطقة أجمع، بسبب تداعياتها ولا سيما منها الأمنية، والتي انعكست آثارها لا محالة على كافة أرجاء المنطقة،

وقد عملت الجزائر كثيرا على إيجاد حلول سلمية وتوافقية لهذه الأزمة، تكون عبر الحوار الداخلي المشترك، ودون تدخل عسكري أجنبي، الذي ستكون نتائجه وخيمة على المديين القريب والبعيد، وهذا ما أثبته واقع التدخل الخارجي في الشأن الليبي أثناء بداية الأزمة وإسقاطه لنظام القذافي، الذي خلف انفلاتا أمنيا واسعا على الساحة الليبية، واسهم في اتساع هوة الانقسام التي تفصل بين مختلف مكونات الشعب الليبي، وهذا بشهادة جل الخبراء والمحللين .

المطلب الأول

أسباب ودوافع الأزمة الليبية

يرى البعض من المحللين السياسيين أن سبب الصراع القائم حاليا في ليبيا هو فشل النخبة التي قادت ثورة١٧ فيفري ٢٠١١م في إيجاد أرضية توافقية مشتركة تؤسس للدولة الليبية المنشودة، حيث ظهرت اختلالات حقيقية بدأت بالإعلان الدستوري المؤقت في ٢٠١١م، الذي انعكست نتائجه في المؤتمر الوطني العام، وكيفية إجراء الانتخابات المتعلقة به، بالإضافة إلى الخطأ الإستراتيجي الآخر المتعلق بالمجلس الوطني الانتقالي، حيث لم يتعامل هذا الأخير مع المجموعات المسلحة التي ساهمت في إسقاط نظام القذافي بالقدر الذي يتوجب عليه التعامل معها، وذلك بأنه لم يعط أولوية لبناء جيش وطني وشرطة وطنية، وهذا ما مكن بعض هذه الجماعات من السيطرة على المفاصل الأمنية للدولة، وتوغلها فيها لتسيطر على كل نواحي ليبيا.[٢٤]

وجدير بالذكر أن المجلس الوطني الانتقالي الذي تشكل أثناء بداية الثورة في المناطق الشرقية الليبية من عسكريين ومدنيين بمهام حكومية، نسب له أشخاص معروفين بعلاقاتهم مع أصحاب القرارات السياسية والعسكرية الدولية، لاسيما أعضاء حلف الأطلسي الذي قام بدوره في تنفيذ أجندة الغرب المستعمر بشرعية إنسانية، ومبادرة عربية أدت إلى نهب الثروات الليبية وتغيير السلطة في ليبيا. [٢٥]

هناك اتجاه آخر يرى أن ما تشهده ليبيا هو حركة تصحيحية لمسار ثورة ١٧ فبراير، فالمشهد الآن تطبعه حكومة غير توافقية يقال أنها موالية لانقلاب يقوده الجنرال خليفة حفتر، ومؤتمر عاجز. [٢٦]

في الواقع تطرح الأحداث المتلاحقة التي تمر بها ليبيا، والاضطرابات التي تشهدها مدنها لاسيما بنغازي وطرابلس مخاوف عديدة على مصير ثورة ١٧ فبراير، وتثير علامات استفهام كبيرة على خلفية محاولات الانقلاب التي يقوم بها اللواء المتقاعد خليفة حفتر، الذي ولد في مصر، وعاش أكثر من عشرين عاما في الولايات المتحدة، تساؤلات كثيرة تطرح حول ما إذا كانت هناك عملية تآمر بين قوى داخلية وأخرى خارجية، فالمشهد الليبي يشبه كثيرا ما يحدث في مصر، حيث

أنه شكل مجلسا عسكريا، وأتخذ قرارا بتسليم السلطة إلى المدنيين، متمثلا في مجلس القضاء الأعلى الذي سيكلف مجلس رئاسة مؤقت يقوم بتكليف حكومة طوارئ لتسيير الأعمال، ثم الإشراف على الانتخابات البرلمانية القادمة ثم تسليم السلطة للبرلمان المنتخب، وهذا ما رفضه الشعب الليبي ممثلا بفصائله المختلفة. (٢٧)

يرى المفكر الليبي " محمد عمر حسين " أن رفض الشعب الليبي محاولات الانقلاب الفاشلة يدل على وعيه في ظل ما يثار في الإعلام المأجور الذي يحمل أجندات داخلية وخارجية والذي يصور أن الحل في العسكر بدل الديمقراطية والعمل المدني، حيث يقول "حسين" عن ملامح هذه المؤامرة أنها عملية استنساخ لتجربة الانقلاب الذي نفذه "السيسي" على الرئيس المنتخب "محمد مرسي"، وأضاف المفكر الليبي : " نحن في صراع للوصول للحرية في مقابل مشروع مضاد لثورة فبراير يريد أن يعيد ليبيا للوراء في ظل ثورة بلا رأس وبلا مشروع، وشعب ليس لديه الوعي الكافي ولا الإجماع المطلوب، " وأوضح أن "حفتر" يرفع شعار مكافحة الإرهاب وعينه على السلطة بدليل رفض دعوى الحوار الجاد.

في المقابل اعترف الأكاديمي الليبي "علي عمر التكبالي" الأستاذ بجامعة طرابلس بوجود مؤامرة على ليبيا وثورتها، وقال إنه منذ الوهلة الأولى لثورة ١٧ فبراير كانت هناك دول وقوى إقليمية تتدخل في ليبيا، وكان ينظر للإسلاميين على أنهم بديل للحكام .

لكن "التكبالي" إعتبر أن الإسلاميين أثبتوا عدم وعيهم السياسي، مما أفقدهم شعبيتهم في الشارع الليبي، كما كان الحال في مصر، ورأى أن الظروف التي جاءت "بحفتر" في ليبيا كان يمكنها أن تأتي بغيره، في ظل حالة الفوضى التي تسبب فيها عجز الحكومة وتجاهل المؤتمر الوطني العام (البرلمان) لصوت الشعب، وأن الحل يكمن في الديمقراطية والحوار وليس في اللجوء إلى تجارب الانقلاب المجاورة.(٢٨)

المطلب الثاني

تداعيات الأزمة الليبية وتحدياتها

تجدر الإشارة إلى أن ليبيا عبارة عن نسيج قبلي تميز تركيبة المجتمع فيها شدة انتماء الفرد للقبيلة، حيث تشير التقديرات إلى أن ليبيا تضم حوالي ١٤٠ قبيلة وعشيرة، تمتد على كامل التراب الليبي بما في ذلك حدود الجزائر، ويقدر بأن هناك حوالي ٢٠ إلى ٣٠ من هذه القبائل تتمتع بنفوذ حقيقي، ولا شك أن الأزمة القائمة تمتد بامتداد نفوذ هذه القبائل لتشكل تهديدا أمنيا وإنسانيا على الدول المحادية لليبيا ومن بينهم الجزائر، وقد أكدت الأكاديمية الليبية "أمال العبيدي" أن القيادات

الشعبية الاجتماعية حولت القبيلة من مؤسسة غير رسمية إلى شريك رسمي في العملية السياسية[٢٩].

ويصدق هذا الطرح تتبع مسيرة البناء السياسي في الدولة الليبية "الجماهيرية" منذ انقلاب ١٩٦٩م، الذي أفضى إلى تأكيد حضور القبيلة في خطط نظام القذافي، وسعيه الدءوب إلى توظيفها وتجنيدها حتى أثناء ثورة فبراير، فالنفوذ القبلي لم يختف عن المشهد السياسي على مر تاريخ الجماهيرية، وذلك بالرغم من الطابع غير الرسمي لهذه التوجهات، ولعل هذا من أهم أسباب استمرار الصراع القائم.

إن انعكاسات الصراع في ليبيا يترجمه واقع أن السلاح هو المنطق في بلاد لم تقطف ثمار ثورتها، إنها معارك سياسية بقوة السلاح، وفي الحالات كلها تتقاتل التشكيلات المسلحة لا للنفوذ فحسب بل لإعلاء شرعية، الكل يدعيها لنفسه، وثمن ذلك سقطت ليبيا فريسة لأسوأ موجات العنف منذ ثورة السابع عشر من فبراير، وعجز الحكومة المركزية عن فرض النظام جعلها تكتفي بدعوة الأطراف كافة إلى وقف إطلاق النار وحثهم على إعلان الهدن الإنسانية، أما المجتمع الدولي فلا يساعد إلا بالشيء القليل، وحتى الحكومات الغربية صاحبة الحصة الأكبر في إحداث التغيير في ليبيا لم تساعدها على تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي، ومع اتساع رقعة الانقلاب الأمني في ليبيا تزداد المواقف الدولية غموضا، وبين صوت مريب ومواقف خجولة تعلو بعض الدعوات لضبط النفس والتحاور ووقف إطلاق النار، فمندوبو كل من الجامعة العربية والولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبية عبروا عن قلقهم من الوضع في ليبيا وقالوا إنها بلغت مرحلة حرجة. [٣٠]

وأمام هذا الوضع يتواصل تدهور البيئة الأمنية حسب تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لعام ٢٠١٣ [٣١] ، والتقرير الثاني لنفس البعثة والمتعلق بنفس الشأن لعام ٢٠١٤[٣٢]، وتشهد الفترة المشمولة بالتقرير اندلاع أخطر أعمال العنف في النزاع المسلح في أمكنة عديدة من البلد منذ عام ٢٠١١، وأدى قيام جميع الأطراف باستخدام الأسلحة الثقيلة في المناطق المكتظة بالسكان، ولاسيما في العاصمة إلى حركة للسكان لم يسبق لها مثيل بينما كان المدنيون يحاولون الفرار من ساحات القتال، وأفادت التقارير عن عبور ما لا يقل ١٠٠.٠٠٠ شخص الحدود إلى بلدان المجاورة، وكان النزاع أيضا وراء الانسحاب المؤقت من البلد للأغلبية العظمى من أفراد المجتمع الدولي الموجودين في ليبيا، بما في ذلك الأمم المتحدة. [٣٣]

كما تسبب القتال العنيف في تدهور الأوضاع المعيشية، وزيادة النشاط الإجرامي ودمار في البني التحتية ، وتفشي عمليات الخطف والنهب وإحراق المنازل، والعديد من العمليات الانتقامية الأخرى التي مست حتى جهاز القضاء ونشطاء المجتمع المدني، وبالرغم من أن مجلس الأمن

أتخذ قراره ٢١٧٤ (٢٠١٤) الذي دعا فيه جميع الأطراف إلى الاتفاق على الوقف الفوري لإطلاق النار، والدخول في حوار سياسي شامل بقيادة ليبية، وقرر أن تنطبق الجزاءات على من يهدد السلام أو الاستقرار أو الأمن في ليبيا أو يعرقل أو يقوض عملية تحولها السياسي، أفرادا كانوا أو كيانات، فإن حالة الشك والاستقطاب السياسي لا يزالا قائمين. (٣٤) وعلى هذا فان ليبيا لا تزال تشهد أزمة أمنية خانقة، ومازال هناك حالة انقسام تخيم على المشهد السياسي الليبي ، نتيجة الفوضى وعدم التوافق ومشكلة الفراغ الدستوري، بالإضافة إلى تنازع شرعيات ثلاثة مختلفة تدعمها تحالفات دولية وإقليمية ، وتتمثل في: "المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني" المنبثق عن اتفاق الصخيرات، وتحالف "مسؤولي المؤتمر الوطني العام" مع "دار الإفتاء" و"لواء الصمود" الرافض لحكومة الوفاق، و تحالف "عقيلة صالح رئيس برلمان طبرق" مع "خليفة حفتر" الذي عينه هذا البرلمان قائدا عاما للقوات المسلحة الليبية منذ ٢٠١٥، وهذا ما دفع بالبعض الاعتقاد أن الانقسام السياسي والتشرذم الذي تشهده الساحة الليبية بسبب تعدد الانتماءات والولاءات الجهوية والقبلية، وتركز الثروات ومصادر الطاقة في مناطق معينة، ورغبة أصحاب هذه المناطق الاستئثار بهذه الثروات، بأن هذه أمور تدفع نحو إمكانية تأسيس نظام سياسي فدرالي يراعي خصوصية كل إقليم. ضف إلى ذلك أزمة الهوية التي يعيشها الشعب الليبي، والتعدد القبلي الذي أصبح يهدد ليبيا بشبح التقسيم، وكذا انتشار السلاح وسيطرة الميليشيات المسلحة على ارض الواقع، وضعف الهيئات الأمنية في فرض النظام والاستقرار، ما يساهم في استمرار الحرب الأهلية في ليبيا، واتساع رقعة الأزمة بفعل انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية،

بالإضافة إلى مساهمة التدخل الأجنبي في إفشال مساعي بناء الدولة، من خلال صراع المصالح وحرب الوكالة . ويرى متابعون للحراك الجيوسياسي في المنطقة أن مقاربة الجزائر من مسألة مكافحة الإرهاب بمنطقة الساحل الإفريقي على ضوء تداعيات الأزمة الليبية وما أفرزته من متغيرات في مقدمتها مستقبل حركية أسلحة المخازن الليبية وسط الجماعات المسلحة، أخذت مأخذ الجد من طرف الفاعلين في المنطقة وهو ما يدعو لإرادة سياسية أكثر جدية. (٣٥)

المبحث الثاني

جهود الجزائر في حل الأزمة الليبية

إن التحولات الإقليمية والجهوية التي تعرفها منطقة الجوار دفعت إلى تكثيف مساعي الدبلوماسية الجزائرية لاسيما في إيجاد تسوية سليمة للصراع الليبي، متبنية في ذلك مقاربة الحل السلمي المبني على الحوار والديمقراطية بدل التدخل الأجنبي وسلوكاته العسكرية .

المطلب الأول : مساعي الدبلوماسية الجزائرية لوقف الصراع الليبي

حرصت الجزائر كل الحرص ومنذ الوهلة الأولى على ضرورة إبعاد الخيار العسكري في التعاطي مع الأزمة الليبية، على الرغم من موقفها المحايد تجاه ثورة فبراير ٢٠١١، ومناداتها بتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، التي ضمنتها مراسلتها الرسمية التي بعثت بها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وإلى مجلس الأمن في ٢٠١١/٠٨/٢٤، والتي نشرت وكالة الأنباء الجزائرية مقتطفات منها[٣٦]، وقد اتهمت الجزائر بعدم مساندتها للثورة في ليبيا، إلا أن الجزائر اتخذت موقف التريث وعدم التسرع، وعقب اقتحام مجموعة من الثوار السفارة الجزائرية في طرابلس والتعرض لموظفيها والاستيلاء على بعض أملاكها، عبر "محمود الشمام" الناطق باسم "المجلس الانتقالي" آنذاك في تصريح ليومية الخبر الجزائرية يوم ٢٠١١/٠٨/٢٣ عن اعتذارات المجلس للجزائر، مؤكدا على: "استعداد المجلس لفتح صفحة جديدة مع الجزائر"، وعلى الرغم من الانتقادات اللاذعة التي تعرضت لها الجزائر في كثير من المناسبات إلا أن موقف الجزائر الرسمي من الصراع الليبي الذي أعقب الثورة كان واضحا عبرت عنه الجزائر في أكثر من مناسبة، فمبادرتها ارتكزت على ضرورة حل الأزمة الليبية عن طريق الحوار الوطني مع جميع ممثلي المجتمع الليبي باستثناء دعاة العنف والإرهاب، وهذا ما أيده رئيس تركيا "رجب طيب أردوغان" خلال لقائه بالرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" والوزير الأول "عبد المالك سلال" و"عبد القادر بن صالح"، في زيارة الرئيس التركي للجزائر يوم ٢٠١٤/١١/١٩ [٣٧]، وأكد هذا، اتفاق "الجزائر وتشاد" الخاص برفض التدخل الأجنبي في ليبيا، حيث أكد الرئيس المجلس الشعبي الوطني "محمد العربي ولد خليفة" حينها في ٢٠١٤/١٢/٢٨ –على خليفة هذا الاتفاق–، أن الجزائر وتشاد تعملان معا من أجل ترسيخ الحوار السياسي في ليبيا والتخلي عن العنف، وقال ولد خليفة في تصريح للصحفيين عقب لقائه الرئيس التشادي "إدريس ديبي" إن "المحادثات تمحورت حول الوضع في ليبيا ونعمل جميعا على أن يكون الحوار السياسي هو السبيل لحل الأزمة والتخلي عن العنف والصراع الذي يدمر هذا البلد"، وأضاف أن الجزائر" تجمعها بالشعب الليبي علاقات تاريخية وثيقة، وهي تعمل على أن يخرج هذا البلد من هذا الوضع في أقرب وقت وأن يختار نظامه من دون تدخل أجنبي"، وذكر أن الجزائر " تقوم بجهد كبير في تحقيق الاستقرار والأمن في بلدان الجوار وعلى مستوى القارة الإفريقية "، وأوضح أن الجزائر وتشاد تواجهان التحديات الأمنية نفسها، مؤكدا عزم البلدين العمل من أجل انتصار إرادة الحوار السياسي في مالي. [٣٨]

وفي هذا السياق أكد الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية حينها "عبد القادر مساهل" على خليفة –اجتماع الجزائر المتعلق بالحوار الليبي– أن اجتماع قادة أحزاب ونشطاء سياسيين ليبيين يعد محطة انطلاقة واعدة لتحقيق التوافق الوطني الذي يتطلع إليه الشعب الليبي،

وأن حل الأزمة الليبية بيد الليبيين أنفسهم، مضيفا بالقول " أنه من واجبنا كأشقاء مساعدتهم على إيجاد الحل الذي هم وحدهم يختارونه بكل سيادة واقتدار"، وأكد المحلل السياسي "صالح سعود" أن الجزائر نجحت من خلال احتضانها للجولة الأولى من المشاورات بين الفرقاء الليبيين في وضع الأسس الصحيحة التي يبنى عليها الحوار والذي كان أمرا مستعصيا من قبل، وأعتبر أن الجولة الأولى من الحوار يومي ١٠- ٢٠١٥/٠٣/١١ شكلت انتصارا كبيرا لليبيين الذين اقتنعوا بأن الوقت قد حان لوضع حد للتحارب بين أبناء الوطن الواحد. (٣٩)

وعلى اثر اتفاق الصخيرات في ٢٠١٥/١٢/١٧ -الذي كرس رؤية الجزائر المتمثلة في تشجيع الحوار وضرورة إشراك جميع مكونات الشعب الليبي في بلورة خارطة طريق تنشئ أرضية مشتركة تستوعب الجميع، و تأكيد إبعاد الخيار العسكري في حل الأزمة-، كثفت الجزائر من تحركاتها لتسوية الأزمة الليبية من خلال بناء علاقات جيدة مع كافة الأطراف الليبية، هذا من جهة، وتواصلها مع أطراف الأزمة من جهة ثانية، خاصة بالمنطقة الشرقية بعدما كان تركيزها على القوى الغربية، وفي هذا الصدد استقبلت الجزائر رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح" وعدد من نواب البرلمان الليبي في نوفمبر٢٠١٦، وتلاه استقبال المشير "خليفة حفتر" في ديسمبر ٢٠١٦، وتم التواصل مع عديد من المسؤولين الليبيين السابقين في عهد القذافي، وكذا الشخصيات الليبية المعروفة بهدف النظر في مدى إمكانية قيامهم بدور ايجابي في إتمام عملية المصالحة الليبية- الليبية...

كما رفعت من مستوى التنسيق السياسي والأمني مع الدول الجيران لتسوية الأزمة، كمشاركة وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الأفريقي "عبد القادر مساهل" في اجتماع ثلاثي مع وزيري خارجية مصر وتونس في ١٩-٢٠١٧/٠٢/٢٠م، الذي انبثق عنه (إعلان تونس) الذي أكد على رفض أي حل عسكري للازمة الليبية، وأي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لليبيا، وضرورة إشراك جميع الأطراف في عملية الحوار مهما كانت توجهاتهم أو انتماءاتهم السياسية، والعمل على ضمان وحدة مؤسسات الدولة المنصوص عليها في الاتفاق السياسي، بما في ذلك الحفاظ على وحدة الجيش الليبي، والسعي الحثيث إلى تحقيق المصالحة الشاملة في إطار الحوار الليبي- الليبي بمساعدة من الدول الثلاث وبرعاية أممية .

في هذا الصدد صرحت إذاعة الجزائر في ٢٠١٨/٠٦/١٩ بأن وزير الشؤون الخارجية عبد القادر مساهل أكد في منتدى أوسلو - في إطار بحث أزمة ليبيا ومالي- على تمسك الجزائر باستقرار المنطقة وليبيا، وكذا جهودها من اجل دعم مسار التسوية السياسي الذي تشرف عليه الأمم المتحدة، ومرافقة الفاعلين الليبيين في البحث عن حل سياسي قائم على الحوار والمصالحة .

المطلب الثاني

تقييم الدور الدبلوماسي الجزائري نحو اتفاق السلام الشامل

في إطار المساعي المعلنة واللقاءات السرية التي تديرها الجزائر بكثير من الحذر والتكتم يبقى الصراع قائما في ليبيا، وتبقى تطورات هذه الأزمة تشكل تحديات للجيش الجزائري، المنوط به تأمين شريط حدودي يفوق ٩٠٠ كلم بين البلدين من خطر تهريب الأسلحة عبر الحدود، ولا يمكن الجزم بفشل أو نجاح مساعي الجزائر حول تسوية المشكلة الليبية، لكن كللت هذه الجهود بأن أعد خبراء مجموعة من المقترحات أو التصورات التي تشكل خارطة الطريق لمبادرة المصالحة الجزائرية الجامعة لإيجاد تسوية للأزمة الليبية، وتتضمن الخارطة جملة من التدابير التي لقيت دعما غربيا كبيرا ويراد من خلالها إشراك كافة الأطراف دون إقصاء، باستثناء المجموعات التي صنفت ضمن "التنظيمات المسلحة المتطرفة"، وقد لقيت المساعي الجزائرية استحسانا أمريكيا وأوروبيا، وتأكد ذلك خلال لقاءات وزير الخارجية السابق "رمطان لعمامرة" مع كاتب الدولة الأمريكي السابق "جون كيري" ومسؤولين آخرين على هامش انعقاد الدورة العادية الـ ٦٩ للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، وخلال الاجتماع وزاري لدول الجوار الليبي. (٤٠)

كما أشادت الممثلة السامية للإتحاد الأوربي المكلفة بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية "فديريكا موغيريني" بجهود الجزائر في تسوية الأزمة الليبي على غرار تنظيمها لاجتماع ضم كافة الأطراف الليبية، وأكدت أمام البرلمان الأوروبي أنه يجب الاعتراف بأن هناك مجهودا كبيرا قد تم القيام به ...

وقد تضمنت خارطة الطريق المقترحة مجموعة من الخطوات منها : (٤١)

١- الترخيص لمجموعة عمل تابعة لمنظمة الأمم المتحدة بتحديد قوائم قادة الميلشيات التي تشكل عائقا أمام استتباب الأمن والاستقرار في ليبيا، وهذه الخطوة ستكون لها آثار ردعية كونها ستدفع قادة آخرين توقيف مسلسل العنف .

٢- تحديد آليات لتقديم الدعم والمساعدة الأممية لليبيا، في مجال نزع السلاح وإلغاء حالة التجنيد لدى الميليشيات وإعادة الإدماج، وإحداث إصلاحات لمصالح الأمن الليبية، والدعم الأممي والاستشارات ومصاحبة ليبيا لإعداد دستور، وتوفر التكوين السياسي في مجال الحوكمة الديمقراطية، لضمان تمثيل كافة الشرائح ومكونات الشعب الليبي، وقبليا في البنية السياسية الليبية الجديدة، ومنح القبائل دورا استشاريا في المرحلة الانتقالية المؤقتة وتشجيع الحوار فيما بينها مع تشجيعها على الابتعاد عن سياسات الميليشيات، والابتعاد عن أي مسعى للإقصاء والتهميش، من

خلال الدعوة إلى مبادرة مصالحة وطنية دون استثناء، وإعادة دمج وقبول أعضاء قبيلة القذاذفة وغيرهم من القوى التي كانت قريبة من الرئيس القذافي.

٣- تأطير وتنمية المجتمع المدني الليبي كشريك استراتيجي في طريق ترقية الديمقراطية ومراعاة دور الشباب في الحياة السياسية.

وفي هذا السياق التقييمي لجهود الدبلوماسية الجزائرية، يمكن الجزم أن هناك جهود كبيرة بذلتها الجزائر في سبيل إيجاد حل شامل وسلمي للازمة الليبية، لكن تبقى النتائج التي توصل إليها مستوى الحوار في ليبيا هزيلة وتبقى الجهود المبذولة غير كافية، وبالرغم من أن الجزائر تعد من اللاعبين الأساسيين المحليين في هذه القضية، ويحسب لها نجاحها في مقاربتها الخاصة بمكافحة الإرهاب وكافة أنواع الجريمة المنظمة التي أفرزتها الأزمة الليبية، وكذا حرصها على إبعاد الخيار العسكري في التعاطي مع هذه الأزمة، وعدم توانيها في الدعوة إلى تكثيف الجهود ودعوة دول الساحل والشريكة لها من أجل احتواء هذه الأزمة ومخلفاتها. (٤٢) إلا انه مازال هناك تحديات تقف حائلا دون إثمار هذه الجهود في حل الأزمة، ولعل أهمها حالة الانقسام التي لازالت تميز الساحة السياسية الليبية ، وكذا صراع عدة شرعيات مختلفة يغذيها تنوع قبلي بتوظيف سلبي، وتترجمها المواجهات الدامية بين الميليشيات المسلحة، وكذا انتشار السلاح والجريمة المنظمة، مع عدم إغفال الدور السلبي للتدخلات الأجنبية بجميع أبعادها وتسمياتها، باعتبار ليبيا مسرحا ثريا ومنصة إستراتيجية لمحاربة مصادر تهديد مصالح الدول الغربية.

وعليه يمكن القول أن الدبلوماسية الجزائرية وإلى حد الساعة لم تنجح في إيجاد حلول شاملة سلمية للصراع الليبي، لكنها تسعى جاهدة لتحقيق وفاق وطني يؤسس لمشروع بناء الدولة الليبية الجديدة المنشودة، كما أنها تحاول التكيف مع المتغيرات الدولية والإقليمية المتسارعة، في سبيل الحفاظ على مكانتها الريادية في حل النزاعات الإقليمية، لاسيما منها ذات الانعكاسات السلبية الثقيلة على الأمن القومي الجزائري.

الخاتمة:

ختاما لما سبق يمكن القول أن الرصيد التاريخي للدبلوماسية الجزائرية من التأسيس وحتى تحدي الأزمات، أكسبها دورا هاما وأرضية صلبة في فرض التواجد القوي لها، سواء على صعيد قمم الإتحاد الإفريقي، أو تأكيد حضورها في معالجة القضايا الإفريقية العالقة، وللحفاظ على هذا النفوذ أصبحت الجزائر كوسيط مهم في محيطها الإقليمي لحل المشاكل التي تبرز من حين لآخر، لدرء النزاعات البينية الإفريقية وإبعاد التدخل الأجنبي عن المنطقة، حتى لا يجعلها تخضع لسيطرته وخدمة مصالحه في القارة، مما يحول دون استكمال مسيرة بناء الدولة في القارة الإفريقية.

كما استغلت الدبلوماسية الجزائرية منابر المؤسسات الإقليمية والدولية، على غرار الإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة ، وكذا انشغالات وقضايا الأفارقة والعرب من أجل العودة إلى الساحة الإقليمية وكان لها ذلك، ومن المؤشرات الدالة على الحضور القوي للدبلوماسية الجزائرية على الساحة الإقليمية هو الدور البارز الذي انيطت به في إيجاد حل جذري للازمة الليبية التي خلفها سقوط نظام معمر القذافي عقب ثورة فبراير ٢٠١١، – والتي خلفت عدة تداعيات محلية وإقليمية خطرة، أبرزها الانقسام السياسي والانفلات الأمني الخطير داخل ليبيا، والذي شكل بدوره تهديدا كبيرا للأمن القومي الجزائري، ولأمن المنطقة بأسرها–، وكذا الجهود الكبيرة التي بذلتها ولا تزال تبذلها في سبيل ذلك، وذلك بالرغم من إخفاقها في إيجاد تسوية نهائية لهذا الصراع القائم حتى الآن.

الهوامش:

١. إسماعيل العربي ، **العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر** ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،١٩٨٢ ، ص ٢٢٥
٢. العايب سليم ، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ٢٠١٠/٢٠١١ ، ص ٤٢
٣. إسماعيل العربي ، مرجع سابق ، ص١١٦
٤. العايب سليم ، مرجع سابق ، ص ٤٧
٥. منور العربي ، **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر** ،الجزائر : دار المعرفة ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٣٥
٦. العايب سليم ، مرجع سابق ، ص ٤٩
٧. الأمين شريط ، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (١٩١٩ ، ١٩٦٢)** ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ١٩٩٨ ، ص٧
٨. عز الدين معزة ، **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستغلال (١٨٩٩ – ١٩٨٥)** ، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري ، قسنطينة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ ، ص ٤٦
٩. صالح بلحاج ، **تاريخ الثورة الجزائرية ، صانعوا أول نوفمبر ١٩٥٤** ، الجزائر : دار الكتاب الحديث ٢٠١٠ ، ص١٧
١٠. العايب سليم ، مرجع سابق ، ص ٥٨
١١. مرجع سابق ، ص ٥٩

١٢. عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر (من البداية ولغاية ١٩٦٢)** ، بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ١٩٩٧ ، ص ٢٩٢

١٣. دستور الجزائر الصادر في ٢٨ نوفمبر ١٩٩٦ المعدل

١٤. العايب سليم ، مرجع سابق ، ص٢٩

١٥. نفس المرجع ، ص. ٣٠

١٦. الدستور الجزائري ، مرجع سابق ، المادة ٢٧

١٧. ميثاق الأمم المتحدة الصادر بمدينة سان فرانسيسكو في يوم ٢٦ حزيران ١٩٤٥

١٨. الدستور الجزائري ، مرجع سابق ، المادة ١١

١٩. نفس المرجع ، المادة ٢٨

٢٠. محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية – الارتيرية** ، بيروت : دار الجيل ٢٠٠٤ ، ص ٣١

٢١. عديلة محمد الطاهر ، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية (١٩٩٩ – ٢٠٠٤)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع العلاقات الدولية ، جامعة منتوري ، قسنطينة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٥) ، ص ٨٢

٢٢. محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص ٣٩

٢٣. العايب سليم ، مرجع سابق ، ص ٤٠

٢٤. كامل المرعاش، **أسباب الصراع الدائر في ليبيا وآثاره** ، قناة الجزيرة العربية ، برنامج ما وراء الخبر حوار مكتوب يوم ٢٠١٤/٠٧/٢٧

٢٥. كاظم الموسوي، **زمن الغضب العربي (الثورات الشعبية الجديدة)** ، ط٢ ، د. م . ن : ٢٠١٢ ، ص ١٢٢

٢٦. كامل المرعاش، مرجع سابق

٢٧. محمد عمر حسين ، وعلي عمر التكبالي ، **ماذا يحدث في ليبيا ، انقلاب أم محاولة إنقاذ** ، قناة الجزيرة العربية ، برنامج الاتجاه المعاكس ، حوار مكتوب ، يوم ٢٠١٤/٠٥/٢٧ ، ص٠١

٢٨. نفس المرجع ، ص٠٢

٢٩. تقرير الشرق الأوسط رقم ١٠٧ المتعلق بالاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط (فهم الصراع في ليبيا) بتاريخ ٦ حزيران ٢٠١١ ، ص١١

٣٠.محمد نجيب بوطالب، **الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢، ص ٦٧

٣١.كامل المرعاش ، مرجع سابق ، ص٠٣

٣٢.تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٩٥ (٢٠١٣) المؤرخ في ٢٠١٣/٣/١٤ المتعلق بالتطورات السياسية والأمنية الرئيسية ، ص٠١

٣٣.تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ، عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٤٤ (٢٠١٤) المؤرخ في ٢٠١٤/٣/١٤ المتعلق بالتطورات السياسية والأمنية الرئيسية ، ص ٠١

٣٤.نفس المرجع ، ن ص

٣٥.نفس المرجع ، ص٠٢

٣٦.مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، **غموض يغلف مستقبل تسوية الأزمة الليبية في ٢٠١٨**، تاريخ النشر ١٨فبراير٢٠١٨ https://www.emaratalyoum.com/politics/reports-and-translation/٢٠١٨-٠٢-١٨-١.١٠٧٢٤١٨

٣٧.نور الهدى بن بتقة، مرجع سابق، ص ٢٤٠

٣٨. محمود عبد الواحد، **تموضع القوى السياسية والعسكرية في ليبيا مستقبل الصراع، قطر**: مركز الجزيرة للدراسات، ٤ أوت ٢٠١٦، ص٤

٣٩. christopher s .chivvis and jettreu martini, **libya after qaddafi: lessons and implications for the future**, Washington: RAND corporation, ٢٠١٤, p ٤٠

٤٠.نفس المرجع، ص٢٣٥

٤١. lan bannon and paul collier, **natural resources and violent conflic: options and actions, washington**: the world bank, ٢٠٠٣, p ٢

٤٢.عبد العزيز لزهر، **الجزائر والمقاربة الأمنية الإستراتيجية في المتوسط"حالة الحوار المتوسطي لحلف الناتو**، جامعة الجزائر٣، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠١٢، ص٣٠٣

٤٣.كريمة حسيبة ، السلاح الليبي يربك المنطقة (قيمة الجزائر لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة) ،**جريدة الفجر**، يوم ٢٠١١/٠٩/٠٧

٤٤. عبد النور بن عنتر ، **العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي** ، قناة الجزيرة العربية ، ٢٠١١/٠٩/٠٦

٤٥. زهية رافع ، أردوغان يدعم مبادرة الجزائر لحل أزمة ليبيا ، **جريدة البلاد** ، الجزائر : يوم ٢٠١٤/١١/١١

٤٦. محمد قروش ، اتفاق بين الجزائر وتشاد لرفض التدخل الأجنبي في ليبيا ، **يومية أخبار اليوم**، الجزائر ، نشر يوم ٢٠١٤/١٢/٢٨

٤٧. وكالة الأنباء الجزائرية ، نشر في الجزائر ، بعنوان : **الحوار الليبي بالجزائر** ، يومي ١٢-٢٠١٥/٠٣/١٣

٤٨. عبداللطيف حجازي، **الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية-الرؤية والتحركات-**، تاريخ النشر الخميس، ٠٩ مارس ٢٠١٧ ،

https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/٢٥٦٢/

٤٩. إذاعة الجزائر، مساهل يؤكد بأوسلو على أهمية وضع أجندة موحدة وتولي زمام المبادرة من اجل تسوية الأزمتين الليبية والمالية،

٥٠. محمد قنفوري ، خارطة الطريق : العبور إلى ليبيا ديمقراطية أم عودة الأمن مع الاستبداد ، **يومية المغاربي** ، المغرب : نشرت يوم ٢٠١٤/١٠/١٢

٥١. نفس المرجع

٥٢. بن عائشة محمد الأمين ، أزمات الساحل والهندسة الدبلوماسية الجزائرية ، **الجزائر نيوز** يوم ٢٠١٣/١٢/٠٤

٥٣. أميرة عبد الحليم، **الأزمة الليبية ومواقف دول الجوار في الساحل الأفريقي**، مصر: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٨،ص١.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية :

١. إذاعة الجزائر، مساهل يؤكد بأوسلو على أهمية وضع أجندة موحدة وتولي زمام المبادرة من اجل تسوية الأزمتين الليبية والمالية،

٢. إسماعيل العربي ، **العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر** ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،١٩٨٢

٣. أميرة عبد الحليم، **الأزمة الليبية ومواقف دول الجوار في الساحل الأفريقي**، مصر: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٨

٤. الأمين شريط ، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (١٩١٩ ، ١٩٦٢)** ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ١٩٩٨

٥. بن عائشة محمد الأمين ، أزمات الساحل والهندسة الدبلوماسية الجزائرية ، **الجزائر نيوز** يوم ٢٠١٣/١٢/٠٤

٦. تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٩٥ (٢٠١٣) المؤرخ في ٢٠١٣/٣/١٤ المتعلق بالتطورات السياسية والأمنية الرئيسية

٧. تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ، عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٤٤ (٢٠١٤) المؤرخ في ٢٠١٤/٣/١٤ المتعلق بالتطورات السياسية والأمنية الرئيسية

٨. تقرير الشرق الأوسط رقم ١٠٧ المتعلق بالاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط (فهم الصراع في ليبيا) بتاريخ ٦ حزيران ٢٠١١

٩. دستور الجزائر الصادر في ٢٨ نوفمبر ١٩٩٦ المعدل

١٠. زهية رافع ، أردوغان يدعم مبادرة الجزائر لحل أزمة ليبيا ، **جريدة البلاد** ، الجزائر : يوم ٢٠١٤/١١/١١

١١. صالح بلحاج ، **تاريخ الثورة الجزائرية ، صانعوا أول نوفمبر ١٩٥٤** ، الجزائر : دار الكتاب الحديث ٢٠١٠

١٢. العايب سليم ، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ٢٠١٠/٢٠١١

١٣. عبد العزيز لزهر، **الجزائر والمقاربة الأمنية الإستراتيجية في المتوسط"حالة الحوار المتوسطي لحلف الناتو**، جامعة الجزائر٣، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠١٢

١٤. عبد النور بن عنتر ، **العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي** ، قناة الجزيرة العربية ٢٠١١/٠٩/٠٦،

١٥. عديلة محمد الطاهر ، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية (١٩٩٩ – ٢٠٠٤)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع العلاقات الدولية ، جامعة منتوري ، قسنطينة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٥)

١٦. عز الدين معزة ، **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستغلال (١٨٩٩ – ١٩٨٥)** ، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري ، قسنطينة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥

١٧. عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر (من البداية ولغاية ١٩٦٢)** ، بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ١٩٩٧

١٨. كاظم الموسوي، **زمن الغضب العربي (الثورات الشعبية الجديدة)** ، ط٢ ، د. م . ن : ٢٠١٢

١٩. كامل المرعاش، **أسباب الصراع الدائر في ليبيا وآثاره** ، قناة الجزيرة العربية ، برنامج ما وراء الخبر حوار مكتوب يوم ٢٠١٤/٠٧/٢٧

٢٠. كريمة حسيبة ، السلاح الليبي يربك المنطقة (قيمة الجزائر لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة) ،**جريدة الفجر** ، يوم ٢٠١١/٠٩/٠٧

٢١. محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية – الارتيرية** ، بيروت : دار الجيل ٢٠٠٤

٢٢. محمد عمر حسين ، وعلي عمر التكبالي ، **ماذا يحدث في ليبيا ، انقلاب أم محاولة إنقاذ** ، قناة الجزيرة العربية ، برنامج الاتجاه المعاكس ، حوار مكتوب ، يوم ٢٠١٤/٠٥/٢٧

٢٣. محمد قروش ، اتفاق بين الجزائر وتشاد لرفض التدخل الأجنبي في ليبيا ، **يومية أخبار اليوم**، الجزائر ، نشر يوم ٢٠١٤/١٢/٢٨

٢٤. محمد قنفوري ، خارطة الطريق : العبور إلى ليبيا ديمقراطية أم عودة الأمن مع الاستبداد ، **يومية المغاربي** ، المغرب : نشرت يوم ٢٠١٤/١٠/١٢

٢٥. محمد نجيب بوطالب، **الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢

٢٦. محمود عبد الواحد، **تموضع القوى السياسية والعسكرية في ليبيا مستقبل الصراع، قطر**: مركز الجزيرة للدراسات، ٤ أوت ٢٠١٦

٢٧. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، **غموض يغلف مستقبل تسوية الأزمة الليبية في ٢٠١٨**، تاريخ النشر ١٨فبراير ٢٠١٨ https://www.emaratalyoum.com/politics/reports-and-translation/٢٠١٨-٠٢-١٨-١.١٠٧٢٤١٨

٢٨. منور العربي ، **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر** ،الجزائر : دار المعرفة ، ٢٠٠٦

٢٩. ميثاق الأمم المتحدة الصادر بمدينة سان فرانسيسكو في يوم ٢٦ حزيران ١٩٤٥
٣٠. عبداللطيف حجازي، **الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية-الرؤية والتحركات-**، تاريخ النشر الخميس، ٠٩ مارس ٢٠١٧ ، https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/٢٥٦٢/
٣١. وكالة الأنباء الجزائرية ، نشر في الجزائر ، بعنوان : **الحوار الليبي بالجزائر** ، يومي ١٢-١٣/٠٣/٢٠١٥

المراجع باللغة الأجنبية

١. Christopher s .chivvis and jettreu martini, **libya after qaddafi: lessons and implications for the future**, Washington: RAND corporation, ٢٠١٤
٢. Lan bannon and paul collier, **natural resources and violent conflic: options and actions, washington**: the world bank, ٢٠٠٣